الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/L.95

٢ أيار / مايو ١٩٧٩

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السادسة

٢٨ نيسان/ابريل- ٥ أيار/مايو ١٩٧٩

بغداد، العراق

مشروع تقرير اللجنة
الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للامم المتحدة

79-2557

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
الاول	: القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها	١-٣	١
الثاني	: نشاط اللجنة منذ الدورة الخامسة	٤-٦	٣
	١- نشاط الهيئات الفرعية	٤	٣
	٢- نشاطات اخرى	٥	٣
	٣- العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى	٦	٣
الثالث	: الدورة السادسة للجنة	٧ - ٧٨	٤
	١- الحضور وتنظيم العمل	٧ - ١٥	٤
	٢- جدول الاعمال	١٦	٥
	٣- وقائع الجلسات	١٧-٧٨	٦
الرابع	: القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة		٢٠

مرفقات :

الاول : بيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة

الثاني : قائمة الوثائق المقدمة الى الدورة السادسة للجنة

الفصل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للبت فيها

١- وافقت اللجنة في جلستها الثانية على مشاريع القرارات التالية لرفعها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

القرار رقم ٦٧ (٦) : مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تستذكر قرارها ٦ (د-خ ١٠)

وتؤكد قرارها ٣٥ (د-خ ٢٠)

وبعد الاطلاع على تقرير الامين التنفيذى E/ECWA/78 و E/ECWA/78/Add.1

واذ ترحب بالعرض الذى تقدمت به الحكومة العراقية بتوفير مكاتب مؤقتة لأمانة اللجنة ابتداء من ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ والى حين اكمال انشاء البنايات الدائمة للمقر.

١- تقرر

(أ) ان تباشر اللجنة بالانتقال الى مقرها الدائم في بغداد حين انتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية في بيروت وذلك اعتبارا من ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

(ب) ان تشغل اللجنة المكاتب المؤقتة التي توفرها الحكومة العراقية لحين اكمال البنايات الدائمة للمقر في بغداد.

وذلك كله بموجب برنامج زمني يتم الاتفاق عليه بين الحكومة العراقية والامم المتحدة.

٢- وتقرر أيضا

توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتبني هذا القرار.

---

(١) انظر الفصل الثالث، الفقرة ٣٠.

الفصل الثالث

الدورة السادسة للجنة

١- الحضور وتنظيم العمل

٧- عقدت الدورة السادسة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد (الجمهورية العراقية) خلال الفترة ٢٨ نيسان/ابريل - ٢ أيار/مايو ١٩٧٩.

٨- وقد حضر الدورة مندوبون (١) عن الدول التالية الاعضاء في اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية بأعمال الدورة بصفة عضو كامل في اللجنة.

٩- كما حضر الدورة ممثلون عن منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، ادارة التعاون الفني، برنامج الغذاء العالمي، والمقر الرئيسي للامم المتحدة. وقد حضر الدورة أيضا ممثل عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

١٠- وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية: صندوق النقد العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، ومؤسسة البحث العلمي.

١١- وقد اعتمدت اللجنة المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/81، بعد تعديلها، لتنظم سير عملها.

١٢- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة، شاركت في أعمال الدورة السادسة، بصفة استشارية، الدول الاعضاء في الامم المتحدة التالية: فرنسا، جمهورية المانيا الاتحادية، جمهورية المانيا الديمقراطية، هولندا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الاميركية، جمهورية المجر الشعبية، جمهورية تونس والمغرب.

---

(١) للاطلاع على اسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة E/ECWA/INF.22/Rev.1

١٣- وقد تحفظ وفد منظمة التحرير الفلسطينية على دعوة الولايات المتحدة الاميركية للاشتراك في أعمال الدورة بصفة استشارية استنادا الى المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة التي تنص على امكانية دعوة أى دولة للاشتراك بصفة استشارية عند النظر في أية مسألة لهـا علاقة خاصة بتلك الدولة ، وهذا لا ينطبق على الولايات المتحدة الاميركية التي لا تعترف ، بالاضافة الى ذلك ، بوجود وحقوق أحد أعضاء اللجنة . وابدى التحفظ نفسه كل من وفدى الجمهورية العراقية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

١٤- وانتخبت اللجنة بالاجماع ، في جلستها الاولى ، معالي السيد حسن طـي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ، رئيسا للدورة السادسة ، كما انتخبت معالي السيد جورج حورانية ، وزير الدولة لشؤون التخطيط في الجمهورية العربية السورية ، ومعالي السيد نجم الدين الدجاني ، وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ، نائبين للرئيس ، والسيد محمد فرج عجاج ، عضو وفد الجمهورية العربية اليمنية ، مقررا للدورة .

١٥- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت ، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود المنتدبة فوجدوها مستوفاة الشروط .

٢- جدول الاعمال

١٦- تبنت اللجنة في جلستها الثانية ، جدول الاعمال التالي :

١- افتتاح الدورة
٢- انتخاب أعضاء المكتب
٣- اقرار جدول الاعمال E/ECWA/73 و E/ECWA/73/Add.1
٤- تنظيم الاعمال E/ECWA/81
٥- النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست أعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السادسة للجنة E/ECWA/83
٦- تقرير عن مقر اللجنة E/ECWA/78 و E/ECWA/78/Add.1
٧- اعادة النظر في قرار اللجنة رقم ٣٧ (الدورة - ٤) E/ECWA/84
و E/ECWA/85
٨- تقرير عن نشاطات اللجنة
(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل E/ECWA/75
(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة E/ECWA/76 و E/ECWA/76/Add.1
و E/ECWA/80
٩- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية : E/ECWA/82
(أ) تقرير الامين التنفيذى عن الوضع المالي لبرامج اللجنة منذ الدورة الخامسة
(ب) بيان عن حساب المساهمات المالية .

١٠- عملية المراجعة والتقويم ، الرابعة والاخيرة ، للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني E/ECWA/80 و E/ECWA/80/Add.1 و E/ECWA/80/Add.2

١١- برنامج العمل والاولويات، ١٩٨٠-١٩٨١ E/ECWA/74 و E/ECWA/74/Add.1

١٢- دور اللجان الاقليمية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٧٤ E/ECWA/79

١٣- خطة عمل لمكافحة التصحّر في منطقة اللجنة E/ECWA/77

١٤- أية امور اخرى

١٥- تقرير اللجنة السنوي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/ECWA/L.95

٣- وقائع الجلسات

١٧- افتتح الدورة السيد طه محي الدين معروف، نائب رئيس الجمهورية العراقية ، بكلمة رحّب فيها بانعقاد الدورة السادسة للجنة في بغداد وأشار الى أهمية دور اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة في المفاوضات الهادفة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى أهمية وحدة الدول النامية في تحقيق التغيرات المرجوة . وركز على ضرورة قيام اللجنة باعطاء الاولوية في نشاطها ، وهي تنتقل حاليا من دور القيام بالبحوث والدراسات الى مرحلة التطبيق ، الى تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، والتنسيق الكامل مع ما تقوم به الجامعة العربية في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التكامل الاقتصادي ، والعمل على تنسيق مواقف الدول الاعضاء من القضايا الاقتصادية المطروحة في الامم المتحدة ومنظماتها ، ومنها التحضيرات الجارية لاعداد استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث .

١٨- وألقى رئيس الدورة الخامسة معالي السيد نجم الدين الدجاني ، وزير الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ، كلمة شكر فيها الحكومة العراقية على استضافتها للدورة . ودعا اللجنة الى مراجعة اساليب عملها بحيث تزداد فعاليتها واسهامها في ايجاد الحلول لمشاكل المنطقة بما يتلاءم وأهمية الظروف والتحديات التي تواجهها ، وخاصة تلك التي طرأت منذ انعقاد الدورة السابقة والتي كان لها تأثير بالغ على مسار العمل الاقليمي المشترك . وابرز أهمية زيادة التنسيق بين الدول الاعضاء ، منوها بهذا الصدد بالتعاون القائم بين كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية ، وبينهما وبين المملكة الاردنية الهاشمية . وحثّ الدول الاعضاء على ضرورة بلورة أولويات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها لكي تأتي منسجمة مع تطلعاتها ومتوافقة مع الآفاق الجديدة التي تتارحها استراتيجية التنمية الدولية للعقد القادم .

١٩- ورحب الامين التنفيذى بالسيد طه محي الدين معروف ، نائب رئيس الجمهورية العراقية ، وأعرب عن شكره للعراق لاستضافته للدورة . وفي معرض مراجعته للجهود الانمائية في المنطقة ، أشار الى انه على الرغم من أن بلدان المنطقة قد حققت معدل نمو سنوى في الناتج المحلي الاجمالي تراوح بين ٧ و ١٢ في المائة ، وهو معدل يفوق النسبة التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات ، فانه ما زال هناك تفاوت كبير في مستويات الدخل بين دول المنطقة وضمن الدولة الواحدة .

٢٠- وأوضح ان بروز الفوائض المالية في البلدان المنتجة للنفط قد عمل على ازدياد ارتباط المنطقة بالاقتصاد العالمي وجعلها عرضة للتقلبات التي تطرأ عليه . وأكد على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وسريعة لزيادة التعاون بين دول المنطقة في مجالي انتاج الغذاء وتنمية الموارد البشرية ، واضاف أن المنطقة هي من اكثر مناطق العالم استيرادا للمواد الغذائية على الرغم من أنها تمتلك جميع المقومات الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الغذاء . وبالنسبة لتنمية الموارد البشرية لفت الامين التنفيذى الانتباه الى ضرورة الاهتمام بتخطيط وتنظيم هجرة القوى العاملة بما يكفل مصالح الدول المصدرة والدول المضيفة في نفس الوقت ويجنبها الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي قد تنشأ من هذه الهجرة .

٢١- ومضى الى القول انه على الرغم من أهمية الدور الذى يلعبه النفط في اقتصاد البلدان الاعضاء فان المنطقة تواجه الكثير من المشاكل في جهودها الرامية الى ايجاد نمط للانماء لا يقوم على استنزاف الموارد الطبيعية . غير أن الاهتمام الذى تبديه دول المنطقة لتطوير مصادر بديلة للطاقة ، وتنويع القدرات الانتاجية ، ومعالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية ، يعزز الثقة بقدرة المنطقة على مواجهة تحديات الانماء في العقد القادم .

٢٢- وتطرق الامين التنفيذى الى دور اللجنة في انماء المنطقة فذكر ان اللجنة منذ انشائها قبل خمسة أعوام استطاعت ان تقوم بدور مفيد في مساندة جهود الانماء على الصعيدين الوطني والاقليمي . وأشار بايجاز الى بعض النشاطات التي اضطلعت بها اللجنة في مجال البحوث والمسوحات بغرض وضع الاسس لمراحل عملها المقبلة التي ينبغي أن تشارك في وضعها الدول الاعضاء مشاركة فعّالة . وتحقيقا لهذه الغاية ، اقترح الامين التنفيذى أن يتم عرض برامج اللجنة على لجنة خبراء من الدول الاعضاء لدراستها قبل اعتمادها .

٢٣- وفيما يتعلق بتقوية دور اللجان الاقليمية في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية والنشاطات الاخرى المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٩٧ ، ذكر الامين التنفيذى أنه على أثر اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية في الرباط في شهر آذار / مارس ١٩٧٧ نشطت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع بقية اللجان الاقليمية ، بمتابعة الموضوع مع الامانة العامة للامم المتحدة للاسراع في تنفيذ أحكام القرار المذكور .

٢٤- ثم تلا أمين سر اللجنة رسالة موجهة من السيد كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ،الى اللجنة في دورتها السادسة جاء فيها أن كثيرا من المواضيع التي ستعنى بها اللجنة في دورتها الحالية تحظى أيضا باهتمام المجتمع الدولي ، وأن العالم يواجه في الوقت الراهن اختلالا اقتصاديا بسبب حالة التقدم المحرز في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وأعرب الامين العام عن أمله في أن يؤدى الحوار بين الشمال والجنوب،الذى يجرى حاليا في اطار الامم المتحدة الى تمكين المجتمع الدولي من الاسهام بصورة ملموسة في هذا الموضوع. وقال ان الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد قريبا في مانيلا ستكون اختبارا لتصميم البلدان المتقدمة والبلدان النامية على الوصول ، عن طريق التفاوض، الى اتفاق بشأن القضايا الجوهرية في مجالي التجارة والتنمية .

٢٥- وجاء في رسالة الامين العام أيضا ان مداولات اللجنة تجرى في وقت يقترب فيه عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني من خاتمته وتنصب الجهود على وضع استراتيجية العقد الثالث الامر الذى يزيد من أهمية استفادة اللجنة من الخبرة الاقليمية في اعداد هذه الاستراتيجية .

٢٦- وأكدت رسالة الامين العام ، بصورة خاصة ، على ضرورة تعزيز امكانيات اللجنة بالنظر الى تزايد المسؤوليات المسندة الى اللجان الاقليمية في اطار عملية اعادة تشكيل هيكل منظومة الامم المتحدة لتحقيق مزيد من التنسيق على الصعيد الاقليمي و تعزيز التعاون بين الاقاليم .

٢٧- والقى رئيس الدورة السادسة كلمة تناول فيها الازمات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتأثيرها السلبي على الدول النامية . واشار الى أن عدم مساهمة هذه الدول في اتخاذ القرارات المتعلقة بتغيير النظام الاقتصادى القائم قد أدى الى تراكم هذه الازمات . وأبرز الحاجة الى احداث تغييرات جذرية في هيكل هذا النظام ،حيث ان اللقاءات الدولية التي تمت حتى الآن في هذا الصدد اثبتت عدم توفر الارادة السياسية لدى البلدان الصناعية لاجراء التعديلات المطلوبة . واشار الى التعاون القائم فيما بين الدول النامية ، بقصد تحديد وتوحيد موقفها من القضايا التي تهمها ، وهو الموقف الذى جرى التعبير عنه مؤخرا في الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة الـ ٧٧ في أروشا وفي الوثيقة الهامة التي صدرت عنه . كما تطرق الى دور العراق في دفع عملية التكامل في المنطقة وتوثيق عرى التعاون بين الدول النامية ومشاركته لدول العالم الثالث في جهودها الرامية الى القضاء على التخلف والتبعية وارساء قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

٢٨- وتناول ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي العلاقة الوثيقة التي تربط البرنامج واللجنة مؤكدا استمرار الدعم لجهود اللجنة في كافة المجالات. كما القى مندوب فرنسا كلمة ضمنها بيانا من المجموعة الاوروبية عن اهمية التعاون بين المجموعة ودول منطقة غربي آسيا وضرورة استمرار الحوار العربي-الاوروبي .

تقرير عن مقر اللجنة

٢٩- قدّم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال ولفت اللجنة الى التقرير (E/ECWA/78) الذى اعدّته الامانة التنفيذية بموجب قرار اللجنة ٥٢ (٥) حول التطورات التي طرأت على موضوع المقر منذ الدورة الخامسة ، والى ملحق التقرير (E/ECWA/78/Add.1) حول الآثار المالية المترتبة على الانتقال الى مقر اللجنة الدائم في بغداد . وذكّر اللجنة بأن الآثار المالية تحتاج الى مصادقة الجمعية العامة للامم المتحدة لتصبح نافذة .

٣٠- وقد أقرت اللجنة بالاجماع مشروع قرار بشأن انتقال الامانة التنفيذية الى المقر الدائم في بغداد (للنص الكامل للقرار ، انظر الفصل الاول ، مشروع القرار ٦٧ (د - ٦)) .

اعادة النظر في قرار اللجنة رقم ٣٧ (د - ٤)

٣١- وافقت اللجنة ، في جلستها الثانية ، على مشروع قرار (للنص الكامل لهذا القرار ، أنظر الفصل الاول ، مشروع قرار رقم ٦٨ (٦)) تطلب بموجبه اعادة النظر بقرارها رقم ٣٧ (٤) المتخذ في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، وتوصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتعليق عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة . وقد تحفظت سلطنة عمان على هذا القرار .

٣٢- واحتج وفد جمهورية مصر العربية على التوصية المشار اليها وطلب اعتبار مذكرته بهذا الخصوص (E/ECWA/84) مستندا رسميا تبلغ صورة عنه للامانة العامة للامم المتحدة . وابلغ الامين التنفيذى الوثيقة (E/ECWA/85) وفد جمهورية مصر العربية تسلمه المذكرة وأكد له أنها وزعت كوثيقة من وثائق الدورة على أعضاء اللجنة وانها ارسلت الى الامين العام للامم المتحدة في نيويورك .

تقرير عن نشاطات اللجنة

٣٣- قدم الامين التنفيذى البند الثامن من جدول الاعمال بعرض موجز للوثيقة E/ECWA/75 التي تتضمن التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، الى جانب أوجه النشاط التي اضطلعت بها اللجنة خارج نطاق برنامج العمل . ثم عرض الوثيقة E/ECWA/76 التي تتضمن الاجراءات التي اتخذت تنفيذا للقرارات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الخامسة أو في دورات سابقة . ولفت الامين التنفيذى انتباه اللجنة الى أن التقرير المرحلي يشمل نشاطات اللجنة خلال سنة كاملة بدلا من الفترة الواقعة بين الدورتين الخامسة والسادسة كما جرت العادة في التقارير السابقة ، وذلك تسهيلا للمقارنة مع برنامج العمل الذى يغطي فترة سنتين كاملتين . وأوضح أن هذا التقرير يركز على عناصر البرامج الفرعية مما يسهل أيضا المقارنة مع برنامج العمل ومتابعة تنفيذه . وبالنسبة الى متابعة تنفيذ قرارات اللجنة ، أشار الامين التنفيذى الى الوثيقة E/ECWA/76/Add.1 المتضمنة تقريرا خاصا عن ممارسات الشركات عبر الوطنية في صناعة النفط في منطقة اللجنة والذى أعد تنفيذا لقرار اللجنة رقم ٤٢ (د - ٤) . كما اشار الى ان المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الذى اعطته اللجنة صفة الاولوية في برنامج عملها بموجب قرارها ٤٨ (٤) سيعرض على اللجنة تحت البند ١٠ من جدول الاعمال الوثيقة E/ECWA/80) .

٣٤- اثناء مناقشة هذا البند شدد عدد من الوفود على ضرورة التنسيق والتعاون بين اللجنة وبين المؤسسات والمنظمات والصناديق الاقليمية العربية ، وذلك بسبب وقوع العديد من المشاريع والبرامج التي تنفذها اللجنة ضمن مجال عمل واختصاص مؤسسات اخرى في المنطقة . وذكر احد المندوبين ان التنسيق حاصل بصورة أو باخرى الا ان المطلوب هو قيام تنسيق أشمل . كما شدد على أهمية الناحية الاجتماعية وخاصة اشراك الشباب وادماج المرأة في عملية التنمية . وتمنى على اللجنة توسيع نشاطاتها في هذا المجال . وأيد قرار تأجيل درس موضوع انشاء هيئات فرعية للجنة الى الدورة القادمة ، حيث انه من المفضل ارجاء اتخاذ قرار بهذا الشأن لحين انتقال اللجنة الى مقرها الجديد في بغداد وممارسة اعمالها هناك .

٣٥- وذكر مندوب آخر ان التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل قد اقتصر على المسوحات والدراسات والمشاريع التي قامت بها اللجنة والندوات والمؤتمرات التي شاركت فيها دون ان يتعرض الى تقييم هذه النشاطات ونتائجها بما في ذلك الخدمات الاستشارية ومدى استفادة الاعضاء منها . واشار أيضا الى وجود بعض الازدواجية على صعيد الدراسات الاقليمية لخطط التنمية الزراعية بين الامانة التنفيذية والمنظمات الاقليمية العربية والمؤسسات المحلية العاملة في هذا الحقل ، وان التقرير لم يشر الى وجود أي تنسيق بين اللجنة وبين هذه الهيئات . وقال أنه من الضروري أن تركّز الدراسات التي تقوم بها اللجنة في قطاع التخطيط الزراعي على تنمية القوى العاملة وتطويرها . وأضاف ان الزراعة ستبقى دون مستوى الطموح لان القوى العاملة فيها تتقلص باستمرار ولأن التطور في استخدام المكننة الزراعية لم يعوض عن هذا النقص . وقال ان الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية لاعداد برامج عمل والقيام بدراسات حول الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية تجرى في اطار محدود من التعاون مع الدول الاعضاء . كما ان التقرير لم يشر الى الصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذ برامج اللجنة في هذا المجال . وفي حقل العمل والادارة والاستخدام اشار الى الملاحظات الاساسية التي ابديت خلال الدورة السابقة حول الدراسة الخاصة بهجرة الكفاءات من منطقة اللجنة ، وطلب من اللجنة اعادة النظر في هيكل الدراسة ومنهجيتها لكي تأتي بنتائج واضحة وعملية . واضاف ان التقرير اكتفى بالاشارة الى انجاز الدراسة وتقديمها الى الدورة الخامسة للجنة . ولفت ايضا الى ضعف التعاون بين الامانة التنفيذية والدول الاعضاء في مجال تقييم أوضاع المرأة في اطار الاستراتيجية الانمائية أو الدراسات والمحاولات الخاصة بتعميق دور المرأة في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي . كما اقترح اضافة موضوع تأهيل المعاقين الى ما ورد في الفقرة ٥٢ (أ) من التقرير المتعلقة باجراء مسح للخدمات الاجتماعية في منطقة اللجنة . واشار الى قلة الاهتمام في حقل المستوطنات البشرية ، بالدراسات السكانية عن حركة قوة العمل سواء على المستوى القطري أو بين الدول الاعضاء وخاصة عن العلاقة بين حركة وتركيب السكان من جهة وتخطيط القوى العاملة من جهة اخرى .

٣٦- وعلّق مندوب آخر على هذا البند فاشار الى اقتراح الامين التنفيذي وبعض الوفود المتعلق باجراء بعض التغييرات في اسلوب عمل اللجنة ، وأوضح ان باستطاعة اللجنة ان تطالب من الامانة التنفيذية ان تقدم في الدورة القادمة دراسة شاملة حول اسلوب عملها لزيادة فعاليتها ، وذلك بالاضافة الى الدراسة المتعلقة بانشاء هيئات فرعية . وتمنى على اللجنة أن ترتكز على موضوع معين في كل دورة .

٣٧- وأعرب احد المندوبين عن ارتياح حكومته للتعاون القائم بينها وبين اللجنة في عدد من النشاطات، ولاسيما الاحصائية منها .

٣٨- وفي مجال العلم والتكنولوجيا اشار عدد من المندوبين الى وجود عدة تصورات لانشاء مركز اقليمي عربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها في المنطقة . فهناك مشروع اللجنة ومشروع مماثل لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي ، بالاضافة الى التصور القائم في اطار الحوار العربي-الاوروبي . واشاروا الى امكانية انشاء عدد من المراكز المتخصصة لنقل التكنولوجيا ، على ان يكون هناك تنسيق كامل فيما بينها .

٣٩- وأشاد أحد المندوبين بالمساعدة التي قدمتها الامانة التنفيذية في اعداد احدى الاوراق القطاعية التي ستقدم الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، كما قدر اللجنة مشاركتها الايجابية في فريق العمل الذي شكل من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي وفقا لقرار الامم المتحدة المتعلق بتمويل وتنفيذ مشاريع بهدف تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . وأبدى موافقته على المبالغ المخصصة لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ للقيام بالمسح الاحصائي للشعب الفلسطيني ، ولكنه اعترض على مخالة المبلغ الذي خصص لعام ١٩٨١ .

٤٠- وتطرق مندوب آخر الى المساعدات الفنية والاستشارية التي قدمتها الامانة التنفيذية الى حكومته والى مساهمة اللجنة في تحضير وخدمة المؤتمر الدولي الذي قدمت فيه الخطة الخمسية القطاعية الاولى لبلده ومن ثم في متابعة تنفيذها . واشار أيضا الى ان اللجنة قد اختيرت لتكون المشرف على تنفيذ مشروع لدعم الاحصاء في بلاده بتمويل من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي . ولفت الى المسؤوليات المتزايدة للامانة التنفيذية ، وبالتحديد الى بعض المشاريع التي تشرف على تنفيذها في بعض بلدان المنطقة . وتمنى على الامانة ان تكون على علم باللقاءات التي ستحصل بين بعض دول المنطقة بخصوص المشاريع الانمائية ، ومنها على سبيل المثال ، تنسيق برامج وخطط الانماء في شبه الجزيرة العربية .

٤١- وطلب احد المندوبين من الامانة توضيح نتائج اشتراكها في المؤتمرات والندوات الدولية والتوصيات الصادرة عنها ومدى انعكاس هذا النشاط على مسيرة التنمية في المنطقة . كما اشار الى وجود تفاوت في انجاز الدراسات والابحاث في مختلف المجالات ، ونبّه الى الصعوبات التي تعترض تنفيذ بعض المشاريع ومنها قلة اعتمادات السفر وتردد بعض الدول حيال تقديم البيانات . وتمنى على الدول الاعضاء المساهمة في حل هذه المشاكل . وطلب من الامانة التنفيذية توضيح اعمال متابعة تنفيذ القرار رقم ٥٩ (٥) لجهة تحديد المراحل والخطوات التي تم انجازها وتفصيل التقدم المحرز .

٤٢- وابدى احد المندوبين عددا من الملاحظات على الدراسة حول ممارسات الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة فاشار الى انها ركزت على الجانب التاريخي أكثر من الجوانب الاقتصادية والعلمية ، واعترض على الارقام المتواضعة التي تضمنتها عن عائد الاستثمار في الصناعة النفطية . كما اوضح أن تأميم الثروات النفطية هو حق مشروع من حقوق السيادة الوطنية وطيه

لا يجوز المساواة بين الاحتكارات النفطية الدولية والقطاع النفطي الوطني ، وطالب من الامانة حذف الفقرة المعنية من التقرير. وأضاف ان التقرير تطرق الى مشكلة نقص التكنولوجيا لدى الشركات النفطية الوطنية دون اقتراح الحلول لتسهيل عملية نقل هذه التكنولوجيا من الاقطار الصناعية والشركات عبر الوطنية التابعة لها . وذكر أيضا ان الدراسة لم تحلل بشكل واف الممارسات التجارية الخفية للشركات عبر الوطنية ولما لها من آثار سلبية على اقتصاديات بلدان المنطقة . وأكد ان سياسة بلاده النفطية هي ضد استغلال الظروف الطارئة كما توحي الدراسة . وختم كلمته بمطالبة اللجنة اعادة النظر في محتويات الدراسة في ضوء الملاحظات التي ابداها وتضمينها التقرير الذي ستعده الامانة التنفيذية في سنة ١٩٨١ .

٤٣- وعند الانتهاء من مناقشة هذا البند اجاب الامين التنفيذي على التساؤلات والملاحظات التي اثيرت اثناء المناقشة ، فاوضح أن موضوع التنسيق يعتمد على اطراف متعددة ، واشار الى وجود بعض الصعوبات في عملية التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء ، ووعد بأن تقوم الامانة باعداد دراسة تفصيلية حول هذا الموضوع. وتطرق الامين التنفيذي الى الصعوبات المادية التي تواجه سفر الخبراء ، فاوضح ان اللجنة الخامسة التابعة للامم المتحدة ، التي تتمثل فيها اللجنة ، هي الجهة المسؤولة عن تحديد مخصصات السفر الضرورية لتنفيذ برامج العمل . وركز على ضرورة تعاون الدول الاعضاء مع الامانة التنفيذية عن طريق تزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة ، لتمكينها من تنفيذ برنامج العمل المقر. واشار الى ازدياد أهمية هذا التعاون نظرا لحصول الامانة على صلاحيات اضافية خاصة بتنفيذ المشاريع الاقليمية في المنطقة . وأيد فكرة ارسال فرق عمل لخدمة بلدان المنطقة بفعالية أكبر متمنيا على الدول الاعضاء مساعدة الامانة التنفيذية في ايجاد الحلول المناسبة والعملية لهذا الغرض.

٤٤- وبالنسبة الى الملاحظات التي ابديت حول الدراسة عن ممارسات الشركات عبر الوطنية في القطاع النفطي ، أوضح أن الامانة التنفيذية استعانت في اعدادها بخبير من خارج الملاك ، وان هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن آراء وافكار الامانة في هذا الموضوع. وأضاف أنها وزّعت بعدد محدود بانتظار صدورها في صيغتها النهائية في ضوء ملاحظات مندوبي الدول الاعضاء .

٤٥- وأعطى الامين التنفيذي بعض الامثلة عن فعالية نشاطات اللجنة ، وخص بالذكر الدراسة التي قدمت الى الامانة العامة لوزراء الزراعة للخليج والجزيرة العربية عن تنمية الثروة الحيوانية ، والتي تم على أثرها تأليف اللجنة ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بوضع اطار لاستثمار الحبوب والاعلاف الحيوانية وانتاجها وتصنيعها وتسويقها . ووعد بتكثيف جهود اللجنة في مجال الامن الغذائي .

٤٦- وتحدث عن أهمية التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي فأشار الى العناصر الجديدة التي تضمنها برنامج العمل لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ومنها رصد وتقييم الاحوال الاجتماعية في دول المنطقة ، ودراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية ، وتقييم خطط وسياسات الدول الاعضاء في هذا المجال . وتطرق ايضا الى موضوع مساهمة المرأة في عملية التنمية فأوضح منهج العمل المتبع واهم الانجازات التي تم تحقيقها .

٤٧- وافقت اللجنة على الاقتراح الذى تقدم به الامين التنفيذى في مستهل المناقشة بأن تغطي التقارير التي تقدّم الى الدورات القادمة حول نشاط اللجنة فترة سنة ميلادية كاملة .

الوضع المالى لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية

٤٨- قدم الامين التنفيذى لهذا البند من جدول الاعمال مع الوثيقة (E/ECWA/82) ، وفقا لقرار اللجنة ٤٥ (٤) الذى يطلب من الامين التنفيذى أن يقدم تقريرا عن الوضع المالي لبرامج اللجنة وبيانا عن حساب المساهمات المالية ، للفترة بين دورتين .

٤٩- وفيما يخص موارد الميزانية العادية ، أشار الامين التنفيذى الى أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد استهلت نشاطاتها بميزانية ضئيلة للغاية . بحيث ان الزيادات التي اقرّت كانت دون المستوى المطلوب لتطوير البرامج وخدمة البلدان الاعضاء بشكل فعّال . وبين أن المشكلة ستزداد حدة في اطار ميزانية عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ اذا ما طبقت سياسة عدم زيادة الموارد المتاحة . وبالرغم من الزيادات المتواضعة فان الميزانية الحالية للجنة لا تكفي للسماح بتوفير حد ادنى من الخدمات والمساعدة للدول الاعضاء في مجالات الاولويات المتنامية . وأنه لمن الضرورى أن تصل ميزانية اللجنة الى مستوى يتوافق مع ميزانيات اللجان الاقليمية الاخرى .

٥٠- ونظرا للصعوبات المتزايدة في هذا المجال ، فقد اتخذ الامين التنفيذى مبادرة لا سابق لها بالسعي لحضور اجتماعات اللجنة الخامسة في تموز/يوليو القادم ليشرح الوضع الخاص للجنة الاقتصادية لغربي آسيا واماله ان توءازره الحكومات الاعضاء في هذا الشأن .

٥١- أما بالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية ، فقد بين الامين التنفيذى أن مبالغ معينة قد توفرت للجنة من مصادر وطنية واقليمية ودولية بلغ مجموعها ثمانمائة وثمانية وثمانين ألف دولار . وقد مكن ذلك الامانة التنفيذية من البدء في تنفيذ عدد من المشاريع .

٥٢- وفي المناقشات التي تلت ذلك ، اقترح احد الوفود بحث وضع ترتيبات مشتركة ومشاريع مع الصناديق العربية ، مضيفا بأن هذه الخطوة من شأنها أن تحفز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتلك الصناديق وتوفر موارد اضافية تمكن اللجنة من الاضطلاع بنشاطات اضافية .

٥٣- وقد أشار الامين التنفيذى الى أن هذا التعاون قائم حاليا في عدد من المجالات ولكن في الامكان تعزيزه الى حد كبير . غير أنه هنالك صعوبات تتعلق بالنشاطات التي تتعدى منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

عملية المراجعة والتقويم ، الرابعة والاخيرة ، للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني

٥٤- قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال والوثائق التي أعدتها الامانة حول الموضوع . وذكر أن الوثيقتين (E/ECWA/80 و E/ECWA/8/Add.1 تركزان على مراجعة وتقويم الانجازات التي تمت في عدد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال

السبعينات بالمقارنة مع الاهداف التي حددتها الاستراتيجية ، وعلى تحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل ، ودرس امكانات تنميتها خلال العقد القادم . تم عرض الوثيقة E/ECWA/80/Add.2 التي تتناول الجهود المبذولة لاعداد استراتيجية انمائية دولية للثمانينات ، واسهام الامانة التنفيذية وآراءها في هذا الصدد . ودعا الدول الاعضاء في اللجنة الى توفير خطوط ارشادية لعمل الامانة في هذا المجال في المستقبل .

٥٥- وقبل البدء في مناقشة البند ، القى الامين العام المساعد لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة كلمة استعرض فيها بايجاز ابرز المشاكل التي تواجه البلدان النامية والمجتمع الدولي في المرحلة الحاضرة . وتطرق الى الجهود المبذولة ضمن منظومة الامم المتحدة والمراحل التي قطعتها عملية اعداد استراتيجية التنمية الدولية للعقد القادم . وشدد على أن فعالية الاستراتيجية في خدمة اغراض التنمية تتوقف الى حد بعيد على مدى تطابقها مع واقع الدول النامية وتطلعاتها . وبالتالي على مدى مساهمة هذه الدول في وضعها . كما أن اعداد الاستراتيجية يجب الا يشكل عملا منفردا بل حافزا لاعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي .

٥٦- تناول النقاش أهمية الاعداد الجدي لاستراتيجية التنمية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وضرورة الاستفادة من دراسة العوامل التي أدت الى قصور الاستراتيجية الحالية عن بلوغ اهدافها ، وانتهاج اساليب جديدة ترتكز على اعطاء الدول النامية فرصا متكافئة في ظل نظام اقتصادي دولي جديد . وبالنسبة للمنطقة ، فانه يمكن استخلاص عدد من المؤشرات من تجربة السبعينات للاسترشاد بها في وضع استراتيجية العقد القادم . ومن ذلك اعطاء المزيد من الاهتمام لقطاع الزراعة ، وللتنمية الاجتماعية وخاصة تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطن ، وتحديد رقمي لنقل التكنولوجيا والالتزامات المترتبة على الدول المتقدمة في هذا الصدد . ووافقت اللجنة على اقتراح بتشكيل لجنة خبراء من الدول الاعضاء للتعاون مع اللجنة التحضيرية التابعة للامم المتحدة في اعداد استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

٥٧- قدم الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال بشأن برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، كما ورد في الوثيقتين E/ECWA/74 و E/ECWA/74/Add.1 وقال انه قد تم اعداد هذا البرنامج بالاستناد الى خطة اللجنة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٨٠- ١٩٨٣ ، فضلا عن القرارات ذات الصلة التي اتخذت بعد ذلك من قبل اللجنة واجهزة تقرير السياسات في منظومة الامم المتحدة . كما أخذت في الاعتبار التوصيات التي اصدرتها في الآونة الاخيرة دائرة التنظيم الاداري في المقر الرئيسي للامم المتحدة بشأن تنظيم الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٥٨ - وقد تضمنت مختلف التعليمات والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة التي تلقتها اللجنة من المقر الرئيسي للامم المتحدة في أوائل عام ١٩٧٩ ، خطوطا ارشادية فيما يتعلق بشكل البرنامج وصياغته والابقاء على المعدل السابق لنمو الميزانية . بيد أنه تجدر الاشارة الى أن التقيد بسياسة الابقاء على المعدل السابق للنمو كان امرا عسيرا ، نظرا لحداثة انشاء اللجنة . وبالنظر لطبيعة ووضع برامج اللجنة ، فان امكانية الاستفادة من اعادة توزيع موارد اللجنة لمواجهة المتطلبات المستجدة تبدو ضئيلة .

٥٩ - وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ، ادلت عدة وفود بتعليقاتها على برنامج العمل . وصرح احد المندوبين بأن برنامج العمل طموح أكثر مما يجب ، اذا ما اخذت الموارد الضئيلة المتاحة للجنة في الاعتبار . وان بعض المجالات الهامة ، مثل القوى البشرية ، والسكان ، والتمويل والادارة الانمائيين ، لم تحظ الاهمية التي تستحقها . وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، قال أن برنامج العمل لا يحدد اسس التعاون بين الامانة التنفيذية والدول الاعضاء . وطلب بعض الايضاحات الاضافية فيما يتعلق بمسؤوليات اللجنة بشأن اقامة المركز العربي الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . وأشار ، في هذا الصدد الى التعاون القائم بين اللجنة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول اقامة مركز موحد وتساءل عن امكانية استمرار التعاون في هذا المجال .

٦٠ - واقترح مندوب آخر ، على الامانة التنفيذية الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية في صياغة برنامج العمل : ضرورة منح الاولوية لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون التغاضي عن الدور الذي تلعبه المنظمات الاخرى في مجالات هامة مثل الزراعة والصناعة ، والعمالة ، والتصحر ؛ متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها في مختلف الدورات والمؤتمرات والدراسات ؛ التأكيد على الدراسات الاقليمية ودورها في تسهيل التعاون بين البلدان الاعضاء على ان تقترن هذه الدراسات بتقديم الخدمات الاستشارية المباشرة خاصة في مجال التخطيط الانمائي ؛ والتمييز بين النشاطات الوطنية الاقليمية ووضع معايير لهذا الغرض .

٦١ - وأكد احد المندوبين الحاجة الى زيادة الموارد المخصصة لبرامج اللجنة الجديدة وأيد موقف الامانة التنفيذية فيما يتعلق بالابقاء على المعدل السابق للنمو . وقال ان قرارات اللجنة السابقة بشأن المسح الاقتصادي تعكس الاهمية المعقودة على هذا النشاط ، وبالتالي ، ينبغي بذل كل جهد لوضعها في حيّز التنفيذ ، وتمنى زيادة الموارد الضئيلة المخصصة لبرنامج الاحصاء بغية تمكينه من الاضطلاع بالمهمات المنوطة به . ولاحظ ان الموارد المخصصة للسفر لم تزد بالرغم من الارتفاع الكبير الذي طرأ على تكاليف السفر . واشار الى اهمية قيام بلدان المنطقة باتصالات وثيقة مع الامانة التنفيذية واقترح ارسال الخبراء في مجموعات عمل الى البلدان الاعضاء لتوفير النفقات .

دور اللجان الاقليمية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٤/١٩٧٨

٦٢ - قدّم الامين التنفيذي هذا البند باستعراض موجز للوثيقة E/ECWA/79 فاشار الى القرار ٣٢/٢٠٧ الذي يعتبر اللجان الاقليمية المراكز الرئيسية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كل في مناطقها ، وركز على قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ الذي اوكل الى اللجان مسؤولية تنفيذ المشاريع المشتركة بين القطاعات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي وما بين الاقاليم . وتطرق الى دور اللجنة في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٧٤/١٩٧٨ فاشار الى روابط التعاون والتنسيق التي اقيمت مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية ، والى الخطط الرامية الى وضع برنامج مكثف لتعزيز هذه الروابط .

٦٣ - وابدى احد المندوبين تأييد بلاده للهدف الرئيسي لقرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٧ واشار الى الورقة التي تقدمت بها الامانة التنفيذية في اجتماع الامناء التنفيذيين المعقود في الرباط من ١٦ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، وطلب ادراج كل من موضوع الامن الغذائي ومكافحة التصحر ضمن المجالات المقترحة من قبل الامانة التنفيذية وذلك في نطاق تعزيز قدرات اللجان الاقليمية . واستوضح سبب ادراج الطاقة ضمن هذه المجالات ، مع العلم بان دول الاوبيك اكدت مرارا انه لا يمكن بحث موضوع الطاقة بمعزل عن بقية القضايا الاقتصادية الاخرى .

٦٤ - واشار من ناحية اخرى الى ان بلاده لا تمانع في ادراج موضوع الطاقة الجديدة والمتجددة خصوصا وان هناك امكانيات كبيرة لاستغلال الطاقة الشمسية في المنطقة . كما ذكر مندوب آخر ان بلاده تعلّق اهمية كبرى على تطبيق اللامركزية في نشاطات اللجان الاقليمية لما لذلك من فوائد عديدة ، لاسيما تعزيز الكفاءات المحلية . واشار احد الوفود الى ضرورة الانتقال من مرحلة التصورات العامة الى تحديد اكثر تفصيلا لدور اللجنة الناجم عن تطبيق اللامركزية .

خطة عمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة

٦٥ - قدم الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال مبيّنا اهمية الموضوع بالنسبة لغالبية دول المنطقة . وذكر ان خطة العمل المعروضة امام اللجنة (الوثيقة E/ECWA/77) تنسجم مع الخطة الشاملة التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر الذي عقد في نيروبي سنة ١٩٧٧ ، وانها تشكل منطلقا لعمل اللجنة في مجال مكافحة التصحر . وطرح بعد ذلك عددا من الاجراءات والمقترحات حول ما يمكن ان تقوم به اللجنة في المجال المذكور .

٦٦ - واجمعت آراء المندوبين على اهمية موضوع مكافحة التصحر في المنطقة . ولفت احد المندوبين النظر الى ان ظاهرة التصحر تجري بمعدلات عالية ومتسارعة وتخلف آثارا سلبية خطيرة ، ابرزها ازدياد اعتماد دول المنطقة على الاستيراد لسد احتياجاتها من المواد الغذائية .

وأيد الدعوة الى تنظيم اجتماع اقليمي في عام ١٩٨٠ لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر واقترح ان تقوم الامانة التنفيذية باعداد وثيقة تفصيلية تتضمن : مسح المؤسسات والاجهزة العلمية والتنفيذية ذات العلاقة بالتصحر في منطقة غربي آسيا ، مسح الدراسات والمشاريع القائمة في المنطقة ذات العلاقة بالتصحر والمنفذة من قبل المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية ، اقتراح الصيغ التنسيقية بين مختلف الاجهزة والفعاليات القطرية والاقليمية والدولية ، بما يؤمن التكامل والتوازن فيما بينها ، تشخيص الثغرات التي تحتاج الى اجراءات جديدة لتأمين التكامل ومعالجة ظاهرة التصحر من جميع جوانبها مع تحديد الاولويات ، اقتراح المؤشرات الملائمة للتنبوء بالتصحر والمواقع الملائمة لاختبار وفحص وتقييم هذه المؤشرات ، واقتراح البرامج اللازمة ضمن خطة تنفيذية واضحة الاهداف ، واعطاء الاولوية للمشاريع الاقليمية .

٦٧ - وذكر احد المندوبين ان بلاده اعتمدت خطة لمكافحة التصحر منذ فترة طويلة ولديها معهد للصحراء يمكن للدول الاعضاء الاستفادة منه . واقترح تشكيل لجنة فنية من دول اللجنة لتحديد وسائل تنفيذ خطة مكافحة التصحر .

٦٨ - وأكد مندوب آخر على انه من الضروري ان تركز خطة العمل المقترحة على مواضيع محددة تتبلور في مشاريع تقدم الى الاجتماع الاقليمي المزمع عقده في عام ١٩٨٠ .

امور اخرى

مكان وتاريخ انعقاد الدورة السابعة

٦٩ - وافقت اللجنة بالاجماع على عقد دورتها السابعة في بغداد في وقت يحدد فيما بعد .

اعتماد التقرير

٧٠ - نظرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مشروع تقريرها السنوي السادس الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلستها السادسة المنعقدة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٩ ، واعتمدته مع التعديلات التي ادخلت عليه .

٤ - برنامج العمل والاولويات

٧١ - سوف تستمر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، في الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية التي اضطلعت بها في فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وعليه ، فان اللجنة ستضطلع بـ ١٣ برنامجا فنيا بالاضافة الى برنامج الشركات عبر الوطنية اثناء فترة الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(أ) تعزيز البرامج الفنية

٧٢ - سوف يتم التركيز اثناء الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ بشكل خاص على المجالات التي اوصت دائرة التنظيم الاداري بتعزيزها ، او على المجالات التي ركزت عليها بشكل خاص قرارات اللجنة . وفي المجالات الاخرى ، يتوافق هذا التركيز مع الاولويات التي حددتها الجمعية العامة بمقتضى سياستها الخاصة بالميزانية لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

وعلى هذا الاساس اقترح تعزيز المجالات الفنية التالية : برنامج الاحصاء ، برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، وبرنامج الموارد الطبيعية .

(ب) تأسيس نشاطات جديدة

٧٣ - لقد اظهرت اعمال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا طوال خمس سنوات الحاجة الى الاهتمام ببعض المهمات الاساسية بحيث يتعزز التطوير والتنفيذ الفعال للبرامج . لذلك ، فقد نصت الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ على مباشرة اعمال تقويم البرامج والمشاريع وعلى متابعة نشاطات تنسيق شؤون البيئة خلال عام ١٩٨٠ .

(ج) اعادة توزيع الموارد

٧٤ - لقد تمّ اجراء تحليل دقيق لجميع البرامج للوقوف على امكانية تلبية الحاجة الى تعزيز النشاطات القائمة والقيام بنشاطات جديدة عن طريق اعادة توزيع الموظفين العاملين في النشاطات التي يمكن انهاؤها او التي يمكن اعتبارها ذات فائدة هامشية . ويلاحظ في هذا الصدد ان جميع البرامج تقريبا قد بلغت مرحلة الانطلاق فقط اثناء الميزانية البرنامجية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (بعد عودة الامانة التنفيذية من عمّان الى بيروت في عام ١٩٧٧ على اثر الحرب الاهلية اللبنانية) . ومن الممكن فقط خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ان تبلغ غالبية البرامج مستواها الطبيعي حيث يرتقب القيام بسلسلة كاملة من النشاطات التي تتناول التدابير العملية الخاصة بالتعاون الاقليمي . وهكذا ، فان اعادة توزيع الموارد في هذه الظروف من شأنها ان تلحق الضرر بالبرامج الانمائية في المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها . الا انه يمكن القيام باعادة التوزيع في مجالين اثنين : من برنامج التنمية الاجتماعية الى برنامج النقل والمواصلات والسياحة ، ومن الموارد الطبيعية الى برنامج العلم والتكنولوجيا . وتجدر الاشارة فيما يتعلق باعادة التوزيع الى ان الاقتراحات الواردة في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ قد نصت على تنظيم اعادة التوزيع في عدد من البرامج التي سبق لها ان تأثرت خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وتبقى اعادة التوزيع هذه بحاجة الى تأكيد ، وهي لهذا الغرض معروضة في الاقتراحات الواردة في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(د) الموارد

٧٥ - ان الاقتراحات المتضمنة في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، التي تشكل نموا حقيقيا متواضعا ، قد تم وضعها بعد تحليل دقيق للمتطلبات من الموارد ، ومع أخذ السياسة العامة للميزانية للفترة موضوع البحث بعين الاعتبار . والعامل الرئيسي الذي يرتكز عليه اقتراح الزيادة في الميزانية لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ هو أنه من المعتقد أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لم تبلغ مستوى عملها الطبيعي بعد . وقد تم الاقرار بهذه الحقيقة في مناسبات عديدة . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى قرار اللجنة الخامسة المتعلق بالميزانية البرنامجية للجنة لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، الذي يوصي بأن "يقوم الامين العام باستعراض أوضاع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وأن يطلب ، اذا دعت الضرورة ، مخصصات اضافية في عام ١٩٧٨" . وعليه فاذا كان من الممكن تطبيق أسلوب انعدام النمو بالنسبة لمنظمة قائمة وتعمل منذ

سنين عديدة وتتوفر لديها "الادوات" والموارد المناسبة، فمن الصعب تطبيق هذا المعيار الثابت وهذه المبادئ على منظمة فتية كاللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، التي يكاد أن لا يكون لديهـــا، بالنسبة لكثير من البرامج، أية أسس على الاطلاق. ومن هذا المنطلق تم وضع الميزانية البرنامجية المقترحة ١٩٨٠- ١٩٨١ وجرى تضمينها الطلب بانشاء وظائف جديدة.

٧٦- ان المقترحات المتضمنة في الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٠- ١٩٨١ لا تعكـــس المتطلبات الاضافية الناجمة عن تطبيق اللامركزية في نشاطات اللجان الاقليمية في اطار العملية الشاملة لاعادة النظم الهيكلية.

(هـ) السفر

٧٧- لقد اقترحت زيادة كبيرة على صعيد سفر الموظفين. وقدّرت الحاجة الى سفر الموظفين بناء على العوامل التالية: يعود تاريخ انشاء اللجنة الى عام ١٩٧٤ فقط، لذا فمن الواضـــح ان الحاجة تدعو بصفة خاصة الى اقامة علاقات وثيقة مع الدول الاعضاء في مرحلة انطلاق هذه المنظمة. وينبغي الا يغيب عن بالنا في هذا الصدد أنه ليست لدى اللجنة حتى الآن هيئات فرعية. وعليه فان سفر الموظفين يشكل في الوقت الحاضر وسيلة الاتصال الوحيدة على المستوى الفني مع الدول الاعضاء. وبسبب العوائق المالية، لا يمكن استعمال وسائل الاتصال الأخرى، لا سيما الاجتماعات على شكل مجموعات خبراء متخصصين، على نطاق أوسع. ومن المتوقع مع ذلك أن تتبدل هذه الاوضاع تدريجيا اثناء فترة الميزانية البرنامجية ١٩٨٠- ١٩٨١. كما ينبغي الا يغرب عن بالنا أيضا أن الموارد المالية المتاحة للسفر في مهمات رسمية خلال ١٩٧٨- ١٩٧٩، قد بلغت حدا أدنى بالمقارنة مع نفقات السفر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن بدل الاقامة اليومي في معظم بلدان منطقة اللجنة هو من أعلى البدلات في العالم. وبالتالي فان مستويات الموارد المالية المتوفرة للسفر لم تشكل أساسا مناسبا لبلوغ مستوى مقبول من التنفيذ بالنسبة الى معظم البرامج.

(و) الخبراء الاستشاريون

٧٨- يبلغ مجموع المبالغ المطلوبة للخبراء الاستشاريين ١١٩٥٠٠ دولار مما يشكل زيادة طفيفة عن المخصصات لفترة ١٩٧٨- ١٩٧٩ التي بلغت ١٠٣١٠٠ دولار. وغاية كل الطلبات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين بمقتضى البرامج المختلفة، هي توفير بعض العناصر المتخصصة في مختلف عناصر البرامج.

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة

٦٩ (٦) تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة القسم الرابع من مرفق القرار ٣٢/١٩٧ المتصل بهياكل التعاون الاقليمي والدولي ،

واذ تشير كذلك الى قرار اللجنة ٦٣ (٥) بشأن انشاء هيئات فرعية ،

واذ تؤكد الدور الهام الذى تنهض به اللجنة في منظومة الامم المتحدة لتسهيل وتشجيع وتعجيل عملية التنمية والتعاون الاجتماعي والاقتصادى بين البلدان النامية في المنطقة ،

واذ تلاحظ تأكيد الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٩٧ على ضرورة تمكين اللجان الاقليمية ، في جملة امور ، من ان تضطلع بدورها بوصفها المراكز الرئيسية في منظومة الامم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كل في منطقتها ،

واذ تؤكد على ضرورة تعزيز اللجنة ، وخاصة من خلال التنفيذ السريع لفقرات قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٤/١٩٧٨ المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٨ المتصلة بالتعاون الاقليمي والتنمية ، بغية تحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذين القرارين بفعالية وكفاية ،

واذ تضع في اعتبارها التقدم البطيء في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ والقسم الرابع من مرفقه على وجه الخصوص ،

واذ تلاحظ الاقتراحات والتدابير الواردة بوجه خاص في الفقرة ٩٣ من تقرير الامين العام للجمعية العامة (A/33/410 and Rev.1) حول اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

١ - ترجو من الامين العام لهيئة الامم المتحدة الاسراع في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، لاسيما فيما يتعلق باللجان ، وتوفير موارد من الميزانية وموارد مالية كافية ، خاصة عن طريق اعادة التوزيع ، بقصد تعزيز قدرة اللجنة ،

---

(١) انظر الفقرتين ٦٣ و ٦٤ للمناقشة التي ادت الى تبني هذا القرار .

٢ - وتطلب من الامين التنفيذى

اولا : ان يحدد المهام التي يمكن للجنة ان تنهض بها كنتيجة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة وان يبين الآثار المالية والمتصلة بالقوى البشرية لتلك المهام ،

ثانيا : ان يكثف ، بالتشاور مع المنظمات العربية والدولية والهيئات الاقليمية ومع الدول الاعضاء ، جهوده من اجل اعداد دراسة مفصلة حول الاصول الاجرائية والامكانيات المتعلقة بانشاء هيئات فرعية للجنة كما يقضي بذلك قرار اللجنة ٦٣ (٥) ،

ثالثا : مواصلة جهوده للحصول على الموارد المطلوبة للامانة التنفيذية وان يتخذ الترتيبات اللازمة لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ،

رابعا : ان يعيد تنظيم الهيكل الادارى الحالي لجهاز الامانة التنفيذية بغية تخفيض الموارد الاضافية المطلوبة للنهوض بالاعباء الحديثة الناشئة عن اعادة توزيع المسؤوليات ضمن منظومة الامم المتحدة ،

خامسا : رفع تقرير الى اللجنة في دورتها السابعة عن التقدم المحرز والتدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن .

الجلسة الخامسة
١ ايار / مايو ١٩٧٩

٧٠ (٦) التعاون بين البلدان النامية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اذ تشير الى قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ١ - ٦)، المؤرخين في أول أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والى قرار اللجنة ٤٦ (٤)، المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧ والمتعلق بالتعاون بين البلدان النامية، وكذلك القرارين ٤٧ (٤)، المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧ و ٥٤ (٥) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ المتعلقين بالتعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي،

واذ تشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥)، المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ والمتعلق بقدرة الاجهزة الانمائية للامم المتحدة، لاسيما احكامه المتعلقة بتحديد الاولويات، والقرار ٣٤٠٥ (د - ٣٠)، المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالابعاد الجديدة للتعاون التقني، لاسيما جوانب هذا القرار المتصلة بالتعاون التقني بين البلدان النامية، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٧٤، المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٨ والمتعلق بالتعاون والتنمية على الصعيد الاقليمي،

واذ تشير أيضا الى خطة عمل بوينس أيرس من أجل تعزيز وتحقيق التعاون التقني بين البلدان النامية، والتي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١٣٤، المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ والمتعلق بمؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية،

واذ تؤكد أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية كأداة للاعتماد الجماعي على الذات وللوصول الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

واذ تعترف بكل من المسؤولية الاساسية للبلدان النامية بالنسبة الى هذا التعاون وبالحاجة الى تقديم مساعدة خارجية اضافية علاوة على دفقات المساعدة الحالية، لاسيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموّا، بالاضافة الى المجال المتاح أمام اللجنة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة لتكثيف الجهود من أجل المساعدة بصورة منتظمة في هذا التعاون على الصعيد الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي والدولي،

واذ تشدّد على أهمية الجهود التي يبذلها الامين التنفيذي من أجل تطوير وتأدية دور اللجنة كحلقة اتصال اقليمية وكحافز لتعزيز ومتابعة هذا التعاون ودعم تنفيذه وفقا للدور الموكل اليها بموجب خطة عمل بوينس أيرس،

١- تحث البلدان الاعضاء في اللجنة على الاشتراك الفعّال في كل أشكال التعاون فيما بينها انسجاما مع أهدافها الانمائية الوطنية، مع التأكيد الواجب على :

(أ) تكثيف التعاون التقني فيما بينها ، للوصول بين أمور اخرى ، الى تسهيل التعاون الاقتصادي ،

(ب) انشاء الاجهزة والانتفاع بالقائم منها لتسهيل البحث التعاوني بين المؤسسات الوطنية ،

(ج) التعاون في مجالات التدريب والافادة من خدمات الخبراء والخدمات الاستشارية والحصول على التجهيزات ،

(د) الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموّا في المنطقة .

٢- تدعو البلدان المتقدمة الى النهوض بدورها في دعم التعاون الفني بين البلدان النامية في منطقة اللجنة ، كما تقضي خطة عمل بوينس أيرس ،

٣- تدعو كذلك البلدان المتقدمة ، بالاضافة الى المنظمات والهيئات والمؤسسات المشتركة بين الحكومات ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، الى العمل في اطار خطة عمل بوينس أيرس ، على دعم التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، بتقديم المزيد من المساعدة ، عند الضرورة ، لاستكمال الموارد المساهم بها لتنفيذ هذه النشاطات من قبل البلدان المشتركة فيها ، لاسيما البلدان الاقل نموّا ،

٤- تدعو الدول الاعضاء في اللجنة ومؤسساتها الى التعاون في مجال انشاء وتشغيل جهاز اقليمي للمعلومات من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي وما بين الاقاليم ، على أن يكون ذلك بمثابة الجهاز الاقليمي للنظام المرجعي للمعلومات المعني بالتعاون التقني بين البلدان النامية ، الذي يديره برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وان يخصص له قسم من الموارد الاجمالية المرصودة للنظام المرجعي ،

٥- تدعو الامين التنفيذي الى ان يعمد ، بالتعاون مع المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حسب الاقتضاء ، الى تعزيز ودعم تنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، عن طريق تكثيف جهوده من أجل :

(أ) تطوير الجهاز الاقليمي للمعلومات وتنسيق اعماله وتوفير الخدمات له ،

(ب) متابعة واستعراض التقدم المحرز في هذا المجال من التعاون الذي ترتبط به منظومة الامم المتحدة ، وذلك على اساس مستمر وعلى صعيد اقليمي ،

(ج) تركيز مزيد من الاهتمام على هذا المجال من التعاون اثناء قيام اللجنة بأعمال البحث والتحليل في قطاعات مختلفة ، لاسيما في اطار وضع الاستراتيجيات الانمائية الدولية لفترة الثمانينات واستعراضها ،

(د) مساعدة البلدان النامية في المنطقة وغيرها من المجموعات الاقتصادية دون الاقليمية والمجموعات العاملة الاخرى، بناء على طلبها، في تحديد واغتنام الفرص المتزايدة للتعاون الفعّال، وذلك من خلال القيام بين امور اخرى، باعداد برامج تعاون مكثّفة كما هو مطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٧٤ بما في ذلك صياغة مشاريع مشتركة بين البلدان،

(هـ) التعاون مع اللجان الاقليمية والمنظمات الحكومية المشتركة الاخرى في تنفيذ مشاريع مشتركة بغية المساعدة في قيام التعاون بين البلدان في منطقتين أو أكثر، وذلك عن طريق الاضطلاع ببرامج عمل مشتركة بين الاقاليم،

(و) اجتذاب مساهمات مالية اضافية واشكال اخرى من المساهمات وتوجيهها نحو المساعدة في قيام التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية، بما في ذلك توفير الموارد المالية من أجل تسهيل مشاركة أقل البلدان نموّا وتوسيع نطاق تقديم الزمالات الدراسية وبرامج التدريب.

٦- تدعو الامين التنفيذي، الى أن يعمد بالتعاون حيثما أمكن مع الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية الاخرى، الى استشارة مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بغية اعادة النظر في الممارسات المتبعة حاليا في تحديد الاعتمادات المخصصة للبرامج الاقليمية بقصد اشراك البلدان النامية عن طريق اللجان الاقتصادية الاقليمية في العملية الاجمالية لوضع الاولويات،

٧- تطلب من الامين العام للامم المتحدة اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير موارد مناسبة واشكال اخرى من الدعم من أجل تمكين الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا من القيام بهذه النشاطات بصورة فعّالة والمساعدة في تحقيق الاهداف المشار اليها في هذا القرار،

٨- تطلب من الامين التنفيذي أن يرفع تقريرا الى اللجنة في دورتها السابعة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الخامسة

١ أيار/مايو ١٩٧٦

٧١ (٦) مكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى ان الجمعية العامة قد طلبت في قرارها ٣٢/١٧٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ من اللجان الاقليمية ان تتخذ اجراءات مكثفة ومتواصلة دعما للجهود الوطنية لمكافحة التصحر ، وان تساعد الحكومات في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ،

واذ تشير كذلك الى ان الفقرة ٥ من نص القرار ذاته توصي بمباشرة التعاون شبه الاقليمي او بتكثيفه بغية وضع برامج مشتركة ومحددة ،

واذ تدرك ان خطة العمل لمكافحة التصحر قد اسندت مسؤوليات هامة الى اللجان الاقليمية في تنفيذ هذه الخطة ،

ووعيا منها بان مشاكل التصحر تؤثر بشدة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان تطوير الصحارى له أهمية بالغة بالنسبة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

وبعد ان نظرت في خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الواردة في الوثيقة (E/ECWA/77) :

١ - تقرّ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة ،

٢ - تدعو برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية ان تدعم دعما كاملا تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة ، بما في ذلك تنفيذ مشاريع نموذجية لمكافحة التصحر وتعميم نتائجها في دول المنطقة ،

٣ - توصي بأن تجري حكومات الدول الاعضاء تقييما لمشاكل التصحر على مختلف المستويات ، وان تضع الاولويات الوطنية للعمل ، وان تختار من بين هذه الاولويات ما يمكن تنفيذه بدعم من المنظمات الاقليمية او الدولية او مصادر خارجية اخرى ،

٤ - تدعو جميع الحكومات الى توفير جميع الموارد المالية وغيرها وكذلك موارد الدعم الفني اللازمة لعقد اجتماع اقليمي في عام ١٩٨٠ ، لمناقشة تنفيذ خطة العمل الاقليمية وتحديد وتعريف البرامج داخل المنطقة بمزيد من التفصيل ، بالاضافة الى امور اخرى متصلة بذلك ،

٥ - وتحث الامين التنفيذي على ان يعمل من اجل مباشرة وتعزيز التعاون بين الاقطار والتعاون الاقليمي في مكافحة التصحر ، ولا سيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ،

٦ - وتطلب من الامين التنفيذي ان يبلغ حكومات الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية ، التوصيات الصادرة عن ندوة الخبراء الدوليين لتطوير الري والزراعة التي

---

(١) انظر الفقرات ٦٦ - ٦٨ للمناقشة التي ادت الى تبني هذا القرار.

عقدت في شباط/فبراير ١٩٧٩ في بغداد ، والتي تحث الحكومات والمنظمات المعنية على اعطاء تلك التوصيات اولوية عالية ،

٧ - وتطلب كذلك من الامين التنفيذى تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها الثامنة عن التقدم المحرز في مكافحة التصحر .

الجلسة الخامسة
١ ايار / مايو ١٩٧٩

٧٢ (٦) تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء في مجال السياسات والتخطيط للتجارة الخارجية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٥٧ (٥) الذى اوصى ،في الفقرة الاولى منه ،بانشاء المشروع اللازم على مستوى المنطقة لمساعدة الدول الاعضاء على زيادة قدراتها في مجال التخطيط ورسم السياسات للتجارة الخارجية ،بما يتناسب مع حاجات النمو الاقتصادى والاجتماعي فيها ،

واذ تضع في اعتبارها الحاجة الماسة للبلدان الاعضاء الى هذه المساعدة ولا سيما في ضوء تجربة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف والمداولات الوشيكة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ،

واذ تدرك النتائج الايجابية للمشاورات التي جرت بين ممثلي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من جهة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي من جهة ثانية بغرض تنفيذ القرار رقم ٥٧ (٥) ،

١ - توصي بان ينشأ ،بصورة عاجلة ،مشروع اقليمي لمساعدة البلدان الاعضاء في زيادة قدراتها في مجال الخدمات المتعلقة بسياسات وتخطيط التجارة الخارجية ،

٢ - تحث الحكومات الاعضاء على تقديم كل دعم ممكن ولازم لهذا المشروع ،

٣ - تطلب من الامين التنفيذى متابعة المشاورات المشار اليها اعلاه ،بغية تأمين التنفيذ المبكر لهذا المشروع ،

٤ - وتحث برنامج الامم المتحدة الانمائي على تقديم الدعم المالي اللازم لتمكين الامين التنفيذى من تنفيذ النشاطات الواردة في الفقرة العاملة الاولى من هذا القرار .

الجلسة الخامسة
١ ايار / مايو ١٩٧٩

٧٣ (٦) التعاون الاقليمي في ميدان النقل

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تعترف بالدور الهام للنقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالمنطقة ،

واذ تدرك الحاجة الملحة لتنسيق وتعاون اوثق ،على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والعالمية ،لمواجهة التقدم المتسارع في تطوير المرافق الاساسية للنقل ولتأمين اسلوب متكامل لانشاء شبكات فعّالة ،

واذ تلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اعداد دراسة حول "تطوير شبكات نقل متكاملة في غربي آسيا" الجزء الاول ،والعمل الجاري في اعداد دراسة كاملة للمنطقة في مجموعها ،

١ - تدعو الحكومات الاعضاء الى الاشتراك الفعّال في الاجتماع المزمع عقده في اوائل ١٩٨٠ لاستعراض الدراسة التي اعدتها الامانة التنفيذية حول الموضوع .

٢ - تطلب من الامين التنفيذي ان يقدم الى الدورة السابعة توصياته ومقترحاته بشأن متابعة الموضوع .

الجلسة الخامسة
١ أيار/مايو ١٩٧٩

٧٤ (٦) تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء في مجال التمويل والادارة النمائيين

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٦٤ (٥) الذى طلبت فيه من الامين التنفيذى متابعة جهوده مع البلدان المستفيدة من نشاطات المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة ومع البلدان الاخرى المقتدرة ماليا داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وخارجها ، وحثّ هذه البلدان على المشاركة في تمويل المشروع ضمن حدود ميزانيته التقديرية ،

واذ تلاحظ مع التقدير تدابير المتابعة التي اتخذها الامين التنفيذى ضمانا لاستمرار توفير حد ادنى من الخدمات التدريبية والاستشارية الاساسية للبلدان المستفيدة خلال عام ١٩٧٩ ،

واذ تأخذ علما بالجهود التي يبذلها الامين التنفيذى من اجل تقدير وتقويم حالة التمويل والادارة النمائيين في جميع البلدان الاعضاء في اللجنة للوقوف على قدراتها واحتياجاتها التقنية في هذا الميدان وعلى المدى الذى يمكن في اطاره تقديم المساعدة المناسبة على الصعيد الاقليمي ،

واذ تدرك الاهمية المتزايدة للدور الذى يضطلع به القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة ،

١ - تثني على الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لمبادرته وعلى حكومة هولندا لما ابدت من تجاوب بشأن تمويل المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة لعام ١٩٧٩ .

٢ - وتحثّ الامين التنفيذى على اتمام تقدير وتقويم حالة التمويل والادارة النمائيين في بلدان المنطقة في اسرع وقت ممكن وعلى تقديم نتائجه ومقترحاته الى البلدان الاعضاء في اللجنة لتنظر فيها وتتخذ بشأنها الاجراءات التي تراها مناسبة .

٣ - تطلب من الامين التنفيذى ان ينقل الى برنامج الامم المتحدة الانمائي رغبة اللجنة في ان يشارك مشاركة ايجابية في رعاية وتمويل برنامج يرمي الى تحسين حالة التمويل والادارة النمائيين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٤ - وتطلب كذلك من الامين التنفيذى رفع تقرير مفصّل عن هذا الموضوع الى الدورة العادية السابعة للجنة .

٧٥ (٦) وضع الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتحقيق التعاون بهذا الشأن

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٦٢ (٥) الذى تطلب فيه من الامين التنفيذى تقديم تقرير حول الحاجة الى انشاء وحدة لوضع الخرائط في اطار الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

واذ تلاحظ مع التقدير تقرير الامين التنفيذى حول الموضوع ، الوارد في الوثيقة رقم E/ECWA/76 ،

واذ تدرك الحاجة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى زيادة نشاطات وضع الخرائط من اجل تخطيط المشاريع الانمائية بشكل فعّال ،

واذ تدرك كذلك دور اللجنة في وضع وتعزيز البرامج الوطنية المتعلقة بالمسوحات والخرائط وتشجيع التعاون في هذا الميدان على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي وما بين الاقاليم ،

١ - توصي بانشاء وحدة لوضع الخرائط في جهاز امانة اللجنة ،

٢ - تطلب من الامين التنفيذى السعي لتأمين موارد من الميزانية العادية للامم المتحدة ومن مصادر اخرى حتى يمكن اقامة هذه الوحدة وتشغيلها بتضمين نشاطاتها في برنامج عمل واولويات اللجنة لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

الجلسة الخامسة
١ ايار / مايو ١٩٧٩

٧٦ (٦) العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك الاهمية القصوى لموضوع الاعداد الجاد لاستراتيجية التنمية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تعي اهمية مساهمة الدول الاعضاء للجنة في التعبير عن اتجاهات وشروط التنمية خلال عقد الثمانينات ،

واذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٣ ،

١ - تقرر تشكيل لجنة من خبراء حكوميين للتنمية في الدول الاعضاء بالتعاون مع الامانة التنفيذية للجنة وذلك لاعداد تقرير حول وجهة نظر منطقة غربي آسيا في استراتيجية التنمية الدولية في العقد الثالث ،

٢ - تدعو الامين التنفيذي لاعداد الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات هذه اللجنة للانتهاء من مهماتها في تاريخ مناسب اقصاه نهاية آب ١٩٧٩ لتمكين الامين التنفيذي من تقديم مساهمة اللجنة .

الجلسة الخامسة
١ أيار/مايو ١٩٧٩

---

(١) انظر الفقرة ٥٦ للمناقشة التي ادت الى تبني هذا القرار .

المرفق الاول

بيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المقدمة
الى الدورة السادسة للجنة

الرمز	العنوان
E/ECWA/73 + Corr. 1	جدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/73/Rev.1	جدول الاعمال
E/ECWA/73/Add.1	جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/74	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٠ - ١٩٨١
E/ECWA/74/Add.1	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٠ - ١٩٨١ (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/75	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/76 + Corr. 1	متابعة القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨
E/ECWA/76/Add.1	ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/77	خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/80/Add.2	مذكرة من الامين التنفيذى (عملية المراجعة والتقويم لفترة السنتين الرابعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)
E/ECWA/81	تنظيم الاعمال (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/82	الف - الوضع المالي لبرامج اللجنة باء - بيان عن حساب المساهمات المالية (تقرير الامين التنفيذى)

الرمز	العنوان
E/ECWA/83	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/84 and E/ECWA/85	اعادة النظر في قرار اللجنة رقم ٣٧ (د - ٤)
E/ECWA/86	النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السادسة للجنة
E/ECWA/78	تقرير عن مقرّ اللجنة (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/78/Add.1	تقرير عن مقر اللجنة في بغداد ، العراق الاثار المالية
E/ECWA/79	دور اللجان الاقليمية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٩٧ ١ وقرار المجلس الاقتصادى ٧٤/١٩٧٨
E/ECWA/80	مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٠ - ١٩٧٨
E/ECWA/80/Add.1	مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ملخص)
E/ECWA/L.85 - L.94	مشاريع قرارات
E/ECWA/L.95	مشروع تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة
E/ECWA/INF.21	معلومات الى المشتركين
E/ECWA/INF.22	قائمة باسماء المشتركين
E/ECWA/INF.23	قائمة الوثائق